من سياسة «تصفير المشكلات» إلى قيادة التغيير:

تفسير التحول في السياسة الإقليمية لتركيا

شعبان كرداش*

ملخص

يشارك هذا البحث في الجدال الدائر بين المحللين السياسيين الذين يناقشون مسار السياسة الخارجية التركية ويطرحون سؤالا استفزازيا حول ما إذا كانت سياسية أنقرة الطموحة المتمثلة في «تصفير المشكلات» مع دول الجوار قد باءت بالفشل. يؤكد البحث أن السياسة الإقليمية لتركيا لا تزال متأثرة بنفس مبدأ الدولة المركزية، الذي يؤيد الاستمرار في نهج القادة الأتراك تجاه شؤون الشرق الأوسط. إذ كما كان الحال في سنوات ما قبل الربيع العربي، لا تزال تحدوهم الرغبة في إنشاء نظام إقليمي في الدول المجاورة لتركيا، إلا أن هذا البحث يعترف أيضا بأن السياسة الخارجية التركية شهدت تحولا، أي تحول التركيز بعيدا عن مبدأ «تصفير المشكلات» مع دول الجوار إلى مبدأ تحقيق التوازن الصحيح بين الحرية والأمن، وكلاهما من عناصر مبدأ الدولة المركزية. مع ما يشكله اضطراب النظام الداخلي في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من أخطار على المنطقة بأسرها، تهدف السياسة التركية الاستباقية إلى إعادة تأسيس النظام الداخلي على أساس المباديء الديموقراطية. يختتم البحث بمناقشة العوائق الرئيسية التي تواجه قدرة تركيا على إدارة التحولات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب الثورات.

لقد مرت علاقة تركيا مع سوريا بتحولات جذرية على مدى العامين الماضيين. ففي حين كانت تركيا تنتهج تعاونا غير محدود مع سوريا قبل عامين، فإنها الآن تدعم بهمة عالية قوات المعارضة السياسية والعسكرية التي تقاتل من أجل سقوط نظام البعث. إن قيام الحكومة التركية بقطع العلاقات مع الحكومة السورية وتقديم الدعم للثورة منحها بالتأكيد إعجابا وتأييدا في دوائر عديدة. مع ذلك، تتعالى اتهامات أحزاب المعارضة وخبراء السياسة الخارجية لسياسة الحكومة تجاه سوريا باعتمادها على المغامرة ولعب المناورات. رافضا مثل هذه الاتهامات، غالبا ما يقول وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو أن المنطقة يعاد تشكيلها من جديد، لذلك فإن تركيا سوف تقود موجة التغيير وستكون «المالك والرائد والخادم للشرق الأوسط الجديد».

لتوضيح أفضل لسياق هذه التصريحات القوية، ينبغي أن ننظر إلى النقاش الأوسع نطاقا

* أستاذ مشارك، قسم العلاقات الدولية بجامعة توب TOBB للاقتصاد والتكنولوجيا
saban.kardas@poli-sci.utah.edu

بشأن السياسات الإقليمية التركية. بالفعل، هناك جدال دائر بين المحللين السياسيين الذين يناقشون مسار السياسة الخارجية التركية ويطرحون سؤالا استفزازيا حول ما إذا كانت سياسية أنقرة الطموحة المتمثلة في «تصفير المشكلات مع دول الجوار» قد باءت بالفشل في أعقاب ثورات الشرق الأوسط.

لسنوات عديدة، كانت تركيا تعمل على إقامة علاقات حسن الجوار وتتصدر إقامة نطاق من السلام في دول الجوار. لتحقيق هذه الغاية، اتخذت تركيا مبادرات ثورية شملت محاولات لحل النزاعات الثنائية، وإنشاء مجالس للتعاون الاستراتيجي عالي المستوى، وإلغاء الشروط المطلوبة للحصول على تأشيرة الدخول، والتخطيط لإقامة مناطق للتجارة الحرة. كان التعاون والتكامل الإقليمي هو الاتجاه المستقبلي، حيث كانت تركيا تبدو كما لو كانت قد وضعت نفسها على مسار النهضة السلمية، وتستثمر في أصول ما لديها من القوة الناعمة.

في وقت مواز تقريبا لبداية الربيع العربي، وجدت تركيا نفسها في وسط بيئة إقليمية مضطربة، الأمر الذي حرضها على نحو متزايد ضد دول الجوار. بعد قرارها بإنشاء نظام رادار للإنذار المبكر في إطار مشروع الدرع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي على أراضيها، تزايدت حدة سوء العلاقات بينها وبين إيران، مع تصاعد انتقادات كبار المسئولين الإيرانيين ضد أنقرة. وكان القادة الأتراك ينغمسون أكثر فأكثر في حرب العصابات السياسية في العراق، مع اتهام رئيس الوزراء العراقي المالكي لأنقرة علنا بالتدخل في الشئون الداخلية لبلاده. كما أن انتقادات تركيا شديدة اللهجة للحملة الوحشية التي توجهها سوريا لقمع الثورة، ودعمها للمعارضة السورية السياسية والعسكرية، وضعت نهاية فعلية للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين. في نفس الوقت فإن زيادة التدهور المتسارع في العلاقة التركية الإسرائيلية وموقف أنقرة المتصلب من قضية قبرص يثير التساؤلات حول ما إذا كانت تركيا تنتهج سياسات البلطجة في منطقة شرق المتوسط.

خاطرت تركيا بأن تبدو كقوة عدوانية تواجه دول الجوار وتتدخل في شئونهم معتمدة على الأدوات القسرية، بدلا من أن تكون قوة تسعى للتعاون والتكامل. في ظروف نجد فيها أنه حتى أولئك المحللون المتعاطفون مع سياسات أنقرة الإقليمية قد بدءوا في توخي الحذر حيال ما يعتبرونه خطاب التحدي الذي تتسم به تصريحات القادة الأتراك، نجد أن كثيرين منهم أعلنوا بالفعل نهاية سياسة «تصفير المشكلات». يرى المعارضون أن سياسة أنقرة الخارجية الطموحة قد تلاشت، إن لم تكن لحظة زعامتها الاقليمية قد اختفت.

مع ذلك، وكما سنوضح في الصفحات التالية، لا تزال سياسة تركيا الإقليمية متأثرة بنفس مبدأ الدولة المركزية، والذي يشير

لاستمرار نهج القادة الأتراك تجاه شؤون الشرق الأوسط. كما كان الحال في السنوات السابقة للربيع العربي، لا يزال تحدوهم الرغبة في في إنشاء نظام إقليمي في الدول المجاورة لتركيا، لأن تكوين نطاق من السلام والاستقرار سيكون أساسيا لتقدم ثروتها وأمنها. ما تغير هو تحول التركيز بعيدا عن مبدأ «تصفير المشكلات» مع دول الجوار إلى مبدأ تحقيق التوازن الصحيح بين الحرية والأمن، وكلاهما من عناصر مبدأ الدولة المركزية. مثل هذا التحول يعد أمرا طبيعيا فقط في حالة النظر إلى الطبيعة المتغيرة للتهديدات التي يواجهها النظام الإقليمي. في السنوات القادمة، سيكون الاختبار الرئيس الحقيقي لتركيا هو قدرتها على مساعدة في تشكيل أداء جهاز الدولة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لتتمكن من تلبية المطالب الاقتصادية والسياسية لشعوبها وتأسيس نظامها الداخلي.

الدولة المركزية: المبدأ وراء سياسات تركيا الإقليمية

لفهم التحول الذي لحق بسياسات تركيا الإقليمية، نحتاج إلى توضيح بعض المفاهيم. إن التحليلات التي تنذر بنهاية السياسة الإقليمية لتركيا تفترض خطأ أن أنقرة اتبعت سياسة «تصفير المشكلات مع دول الجوار» في السنوات الأخيرة. في الواقع، إن «تصفير المشكلات» حتى في أوجها هي بالكاد تعد سياسة أو استراتيجية أو مبدأ. وإنما كانت فقط واحدة من بين عدة قواعد صنعت مجتمعة السياسة الإقليمية لأنقرة. كان هناك بالتأكيد مبدأ محوريا لسياسات تركيا الإقليمية، وهو سياسة «السلطة المركزية».

في وقت مواز تقريبا لبداية الربيع العربي، وجدت تركيا نفسها في وسط بيئة إقليمية مضطربة، الأمر الذي حرضها على نحو متزايد ضد دول الجوار.

الدولة المركزية هي مفهوم استخدمه أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي ليشرح وضع تركيا الدولي في كتاباته الأكاديمية، ويشير المفهوم إلى الدولة التي تقع من الناحية الجغرافية والثقافية الجغرافية عند تقاطع الأنظمة الإقليمية المستقلة بذاتها. يرى داود أوغلو أن الموقع الجغرافي والثقافي الجغرافي الفريد لتركيا يمنحها دورا خاصا باعتبارها دولة مركزية. وبهذا، فلا يمكن لتركيا أن تحدد هويتها بطريقة دفاعية. نتيجة لذلك، يتوقع أوغلو أن تلعب تركيا دورا استباقيا في تشكيل دول الجوار، نظرا لأن أمن تركيا ورخاءها في الداخل يتطلب إنشاء أنظمة سلمية ومستقرة في المناطق القريبة التي تحيط بها.

في عام 2004، أدرج داود أوغلو خمسة مبادئ تشكل جوهر استراتيجية «القوة المركزية» في تركيا، بينما كان يأخذ تدريجيا على عاتقه مسئولية صياغة السياسة الخارجية التركية: 1. التوازن بين الحرية والأمن؛

في السنوات القادمة، سيكون الاختبار الرئيس الحقيقي لتركيا هو قدرتها على مساعدة في تشكيل أداء جهاز الدولة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لتتمكن من تلبية المطالب الاقتصادية والسياسية لشعوبها وتأسيس نظامها الداخلي.

2. علاقات خالية من المشكلات «تصفير المشكلات» مع دول الجوار؛ 3. سياسة خارجية متعددة الأبعاد؛ 4. نمط جديد من الدبلوماسية؛ 5. دبلوماسية متناغمة كمكونات للسياسة الخارجية الجديدة لأنقرة. وبحلول الوقت الذي أصبح فيه وزيرا للخارجية في 2009، كان قد وضع بالفعل إطارا لرؤيته لتركيا باعتبارها قوة «ترسي النظام» في الدول المجاورة، ضمن إعادة صياغة «مبدأ القوة المركزية». في رأيه، إن محاولة تشكيل المناطق المحيطة طبقا لما تراه لا تعد رؤية إمبريالية. وإنما هي ضرورة جيوسياسية، لأن تركيا ببساطة لا يمكنها أن تتحمل البقاء بمعزل عن اضطرابات الدول المجاورة لها. وفي حين أن البلقان يعاني من صدمات ما بعد الصراع، والقوقاز محاط بالصراعات المجمدة، والشرق الأوسط مهدد بالتوترات السياسية والطائفية، نجد أن تركيا عليها أن تتحمل المسئولية وتعلب دورا رائدا من أجل إنشاء نظام إقليمي.

الفهم الصحيح للضجة حول «تصفير المشكلات»!

ومن ثم، يستدعي هذا أن نشرح كيف أن السياسة الاقليمية التركية قد صارت تعرف على المستوى الشعبي بأنها «سياسة تصفير المشكلات». كان لمبدأ «تصفير المشكلات» قيمة رمزية في السياق المعين الذي تطور فيه، لأنه يدل على الانفصال عن عقلية السياسة الخارجية في الماضي والتي كانت تقوم على افتراض أن تركيا محاطة بالأعداء. اعتبر داوود أوغلو أن هذه العقلية تعزز رد الفعل الدفاعي من جانب النخبة التركية، ومن ثم رأى أنها أكبر عقبة أمام وضع سياسة إقليمية مبادرة. كان داوود أوغلو حريصا على تعميق التبادل التجاري عبر الحدود مع دول الجوار، باعتباره مفتاحا لتوسيع نفوذ تركيا وإزالة الحواجز أمام اندماجها مع الغرب، ومن ثم فقد قام بصياغة «مبدأ تصفير المشكلات» والذي يستلزم ويهدف أولا- وقبل أي شيء- إلى حل النزاعات الثنائية القائمة مع أرمينيا، والقبارصة اليونانيين، وسوريا. ولهذا السبب قامت تركيا بدعم خطة عنان الخاصة بقبرص، وعملية التطبيع مع أرمينيا، وبدأت حوارا سياسيا عالي المستوى مع سوريا واليونان، وأقامت علاقات أقوى مع حكومة أقليم كردستان بشمال العراق. وثانيا: بناء على تلك الأسس، كانت تركيا تأمل في التعجيل بإقامة منصة أوسع للتفاعل الثقافي والاقتصادي والسياسي، وبالتالي إقامة نطاق من السلام والأمن حول تركيا، وصياغة اعتماد متبادل بين الجهات الفاعلة على المستوى الإقليمي.

باختصار كان مبدأ «تصفير المشكلات» مفهوما مبتكرا جاء استجابة لتحديات محددة تماما وهي: كيفية تحقيق التعاون والتكامل مع دول الجوار والتي لم تحقق معها إلا تعاونا هزيلا، باختيارها أو بسبب عوامل تخمينية. إن اختراق دول الجوار يتطلب بطبيعة الحال استقرارا وقدرة على التنبؤ، وهو ما يفرض ضغوطا على تركيا لانتهاج سياسة الوضع الراهن بالإضافة إلى السعي لحل المشاكل الثنائية. لقد فعلت أنقرة هذا بالضبط بتعاونها مع الأنظمة القائمة، وإحجامها عن التساؤل حول التفويض الديموقراطي لهذه الأنظمة. ومن ثم، ففي حين تميز الوضع الإقليمي المزدهر لتركيا بالليبرالية الاقتصادية، حيث ازدهرت بالتجارة، والاستثمارات والترابط الاقتصادي، إلا أنها افتقرت إلى عناصر الليبرالية السياسية، نظرا لأن قادة تركيا قد أقاموا علاقات ودية مع نظرائهم المستبدين.

كان مبدأ «تصفير المشكلات» بعيدا عن الكمال في تنفيذه. فالتقارب المشؤوم مع أرمينيا لم يؤت أكله، بينما لم يحقق الحوار السياسي مع اليونان إلا نتائج ملموسة محدودة في الفصل في المنازعات التي طال أمدها بين البلدين في بحر إيجة، وبعد 2006، كانت تركيا بالكاد على استعداد للتعاون فيما يتعلق بالقضية القبرصية. من المفروغ منه، أن هذا المبدأ لعب دورا أساسيا في المساعدة على تعديل علاقات تركيا مع المناطق المحيطة بها، حيث ارتفعت حصة دول الجوار في حجم التجارة باضطراد، وامتد تأثير قوته الناعمة في المناطق المجاورة. وفي حين أن المنتجات الثقافية التركية توغلت في الحياة اليومية للشعوب العربية والشرق أوروبية والبلقانية، فإن صعود تركيا في الشؤون الدولية ومزجها الناجح بين مختلف التقاليد الثقافية والسياسية أكسبها القدرة على كسب النفوذ من خلال القدرة على الإقناع.

لم يكن القصد من هذا المبدأ أن يكون مذهبا شاملا للسياسة الخارجية، إلا أن جاذبية مصطلح «تصفير المشكلات» اكتسب شهرة باعتباره هكذا. دفع خلط المفاهيم الناتج عن ذلك العديد من المحللين، بما فيهم أعضاء ومؤيدي الحكومة إلى إطلاق مصطلح «تصفير المشكلات» على السياسة الإقليمية التركية كلها، ونتيجة لذلك كان غالبا ما يغيب عن الأذهان أن ما كانت تركيا تنشد تحقيقه في الواقع هو مفهوم الدولة المركزية.

إنقلاب السياسة الإقليمية رأسا على عقب؟

منذ اندلاع الثورات في الشرق الأوسط، شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا كبيرا. وبينما يحلو للمعارضين القول بأن تركيا لديها الآن مشكلات مع جميع جيرانها، فإن جوهر جدالهم هو سياسة تركيا تجاه سوريا؛ التي تجسد المثال الأوضح لسياسة تصفير المشكلات، وكذلك دعوتها لتغيير النظام واللجوء إلى نهج يتسم بأنه أكثر قسرية. حتى أولئك المتعاطفين مع الحكومة يقولون بأن تركيا بانتهاجها لهذه السياسة الجديدة فإنها تخاطر بفقدان

الزخم الذي اكتسبته بتطبيق سياسة «تصفير المشكلات». ويشير آخرون إلى أن تركيا على وشك الوقوع في الفخ، حيث إنها ستنهمك في موضوع تغيير النظم الحاكمة، وستسعى إلى إعادة تصميم النظام الإقليمي.

بيد أنه قلما يوجد تحليل سليم لما ينطوي عليه هذا التحول. فمعظم المحللين – بدلا من الانخراط في استكشاف أكثر جدية للعلاقة بين مجموعة الأدوات المفاهيمية للسياسة الخارجية التركية ومسار الأحداث – يفضلون القفز إلى استنتاجات سهلة مفادها أن السياسة الخارجية التركية قد تم إعادة تنظيمها بالكامل، لأنهم يساوون مساواة خاطئة بين سياسة «تصفير المشكلات» من ناحية والسياسة الإقليمية من ناحية أخرى. وهكذا، فإن التحليلات القائمة لا تفتقر فقط إلى عنصر الاستمرارية وهو عنصر قوي جدا، وإنما أيضا لا تأخذ في الحسبان بشكل صحيح العوامل المحددة التي تغيرت.

كما سيتم شرحه أدناه، لا يزال مبدأ الدولة المركزية يشكل جزءا من أساس السياسة الخارجية التركية، الأمر الذي يشير إلى قوة عنصر الاستمرارية الراسخ. إن ما تغير هو المبدأ الرئيس الموجه للسياسة الإقليمية لتركيا على أغلب الظن، ويمكن العثور على قرائن تدعم هذا في التصريحات الأخيرة لداوود أوغلو. ففي خطبه المختلفة، والتي أوجز فيها التفكير الذي تقوم عليه سياسة أنقرة ليس فقط تجاه سوريا، وإنما أيضا الأساس الذي تقوم عليه سياساتها الإقليمية: كيفية الحفاظ على النظام الإقليمي في مواجهة العوامل الأمنية الخارجية والإضطرابات الداخلية.

التحدي اليوم: مساعدة التحول الداخلي للحفاظ على النظام الإقليمي

إن التحدي الذي يواجهه قادة تركيا اليوم ليس كيفية اختراق دول الجوار الهادئة نسبيا، بقدر ما هو كيفية التعامل مع المخاطر الأمنية الديناميكية الناجمة عن التحولات الداخلية في هذه الدول والتي وضعت المنطقة كلها في حالة تغير مستمر. مع استجابة تركيا لما طرأ من أحداث مختلفة، بطبيعة الحال، فقد مبدأ «تصفير المشكلات» أهميته بوصفه المبدأ التوجيهي لسياستها الخارجية. لكنها ستكون تسمية خاطئة إذا ما أطلقنا على هذا التحول في التركيز انهيارا لمبدأ «تصفير المشكلات»، لأنه لم يقصد به تحديدا أن يتم تطبيقه على حالات الأحداث الطارئة التي تلم بالنظام الداخلي في دول الجوار بالمنطقة. كما أن تركيا لم تتخل عن مبدأ اعتبار نفسها دولة مركزية {في الإقليم}. على العكس من هذا، عندما واجهتها هذه البيئة الجديدة، ظلت تركيا تعتمد على مذهب الدولة المركزية كملاذ أخير لها، وتسلط الضوء هذه المرة على مبدأ أساسي آخر ذي علاقة بحالة الطوارئ الجديدة؛ ألا وهو: تحقيق التوازن بين الأمن والحرية.

في حين كانت القضية المطروحة في السابق هي إقامة نظام إقليمي من خلال توطيد العلاقات مع دول المنطقة، فإن التحدي اليوم

له طابع مختلف: فطبيعة العلاقة بين الأنظمة والمجتمعات كانت في صميم المحافظة على النظام الإقليمي، لما لهذه الأحداث من تداعيات فورية على الجهات الإقليمية الفاعلة الأخرى بما فيها تركيا. واجهت تركيا فيما سبق تحديا مشابها في العراق وفي لبنان، وللحيلولة دون زعزعة الاستقرار في المنطقة كنتيجة للانقسام السياسي في هذه الدول، نشطت أنقرة في العمل من أجل تعزيز المصالحة الوطنية بين الجماعات العرقية والطائفية المتناحرة. على نفس المنوال، ومنذ بداية الثورات العربية، تخلت تركيا تدريجيا عن دعمها لفكرة الاستقرار المعتمد على الأنظمة القائمة، واتجهت إلى تبني الحركات الشعبية المطالبة بالديموقراطية، على أمل أن تساعد في إعادة تأسيس النظام الداخلي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو أمر أساسي في النظام الإقليمي.

بالتالي، تعمل تركيا بنشاط لاستعادة النظام الداخلي. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ ارتفاع لهجة الليبرالية السياسية في لغة القادة الأتراك، بمعنى أنهم يعبرون علنا عن تفضيلهم للديموقراطية باعتبارها نوع النظام الذي يجب أن تسعى إليه دول الجوار. تدافع تركيا عن الديموقراطية بصورة متزايدة، وتنظر إليها بإعتبارها النظام السياسي الأكثر فعالية لضمان الحكم الرشيد، وتحقيق النمو الاقتصادي، وهما أمران أساسيان فيما يتعلق بالاستقرار الداخلي والنظام الإقليمي.

تحقيقا لهذه الغاية، دعمت تركيا – على نحو

مع استجابة تركيا لما طرأ من أحداث مختلفة، بطبيعة الحال، فقد مبدأ «تصفير المشكلات» أهميته بوصفه المبدأ التوجيهي لسياستها الخارجية.

استباقي – الجماهير المطالبة بالتغيير السياسي. دعت إلى التغيير السلمي التدريجي، وعملت على منع الحرب الأهلية والتدخل العسكري الأجنبي. في البلاد التي تمر بمرحلة انتقال سلمي نسبيا، مثل تونس ومصر، عملت مع الحكومات الجديدة لمساعدتها في عملية التغيير. أما البلاد التي اتخذت فيها الثورات بعدا عسكريا، وبعد تردد مبدئي، قامت تركيا بالتنسيق مع الجهات الفاعلة إقليميًّا ودوليا، وانضمت إلى تحالفات تسعى للإطاحة بالأنظمة القائمة. بعيد سقوط القذافي في ليبيا، عملت تركيا مع الحكام الجدد من أجل إعادة الإعمار، بينما فيما يتعلق بسوريا، فقد كانت تركيا في طليعة التحالف الدولي الذي يسعى إلى الإطاحة بالأسد. إنها تلك السمة الاستباقية هي التي تجعل تركيا لا غنى عنها في أي مناقشة حول مستقبل الشرق الأوسط.

الطريق الماثل أمامنا

إن التحدي الحقيقي في وقت مثل هذا التحول الإقليمي هو ركوب موجة التغيير. يزداد تركيز تركيا على مبدأ الحكم الديموقراطي، لأنها تؤمن أنه يولد نطاقا من السلام والاستقرار يعتمد على إقامة التوازن بين الأمن والحريات. ومن ثم فإن الطريقة الصحيحة لصياغة مشكلة دور تركيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أن نسأل عما إذا

كان لديها الوسائل الضرورية لإدارة التحول الإقليمي وتحقيق الاستقرار في المنطقة، بدلا من السؤال غير المجدي عما إذا كان لا يزال بإمكانها أن تحافظ على مبدأ «تصفير المشكلات مع دول الجوار». إن رغبة تركيا في مساعدة التحول الداخلي تستحق الإشادة بها، لكن ستكون هناك قيود كبيرة على قدرتها على تشكيل نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب الثورات.

أولا: إن معرفة تركيا بشؤون الشرق الأوسط محدودة، نظرا لانقطاعها الطويل عن المنطقة. وبرغم التقدم الذي أحرزته تركيا في العقد الماضي، إلا أن تركيا لا تزال تفتقر إلى النظرة الثاقبة المتعمقة للظروف التي تتفرد بها كل دولة على حدة، ناهيك عن النقص في الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة والمتخصصين في اللغة والمجتمع والثقافة العربية.

طبيعة العلاقة بين الأنظمة والمجتمعات كانت في صميم المحافظة على النظام الإقليمي، لما لهذه الأحداث من تداعيات فورية على الجهات الإقليمية الفاعلة الأخرى بما فيها تركيا.

ثانيا: تركيا لا يكاد يتوفر لديها نفوذ كبير على مسار تلك الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، نظرا لأن العوامل المتغيرة مثل الإسلاموية والطائفية والقبلية ستكون خارج نطاق نفوذها. علاوة على ذلك، وبرغم أصولها المتزايدة من القوة الناعمة، إلا أن تركيا لا يمكنها توجيه مليارات الدولارات التي تحتاجها للتنمية الاقتصادية، ولا يمكنها تعبئة أدوات اقتصادية واجتماعية وسياسية هائلة لبناء الدول وإرساء الديموقراطية. وأخيرا وليس آخرا، فإن الديناميات الإقليمية الجيوسياسية بالغة التعقيد لدرجة لا تسمح بأن تشكلها جهة فاعلة واحدة مثل تركيا.

قد لا تقود تركيا التغيير أو تشكيل المنطقة كما توحي الخطابات الرنانة الطموحة، لكن لا يزال من المرجح أن تلعب دورا بناء في تشكيل التحولات الإقليمية والنظام الإقليمي. لو وضعنا مسألة نشر الديموقراطية جانبا، فما الذي تحتاجه هذه البلاد بشدة لإقامة أنظمة اقتصادية وسياسية تنجح في القيام بوظيفتها. إن تجربة تركيا في إرساء الديموقراطية والإصلاحات السياسية والاقتصادية المتعددة التي أدخلت في العقد الأخير تعد بمثابة مصدر للإلهام وبصمة تركتها المشاركة الجديدة لقادتها في المنطقة، وهو ما يعد بمثابة نقطة إنطلاق جيدة. في الواقع، يمكن أن تشارك تركيا في بعض ممارسات الحكم الجيدة من خلال زيادة التفاعلات بين مجتمعها المدني ومؤسساتها الحكومية، ونظرائهم في المنطقة. تجرى هذه التفاعلات على نحو متزايد، وهو ما يتم بالتوازي مع مختلف البرامج التي تضعها مؤسسة المساعدة الإنمائية التركية في المنطقة. بهذه البرامج، يمكن لتركيا أن تقدم مساهمات متواضعة لكنها حيوية في بناء القدرات

بمجالات متنوعة مثل إصلاح قطاع الأمن والقضاء والإعلام والصحة والتعليم، وجميعها مكونات ضرورية للحكم الرشيد وبناء الدولة في نهاية المطاف.

الأهم من ذلك، إنه لأمر جيد أن تركيا تعد واحدة من الدول القليلة المستعدة للعمل من أجل تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة المضطربة، بدلا من زرع بذور المزيد من الفوضى بالاستفادة من خطوط الانقسام وتعميقها. في كل من العراق وسوريا، حيث كانت الخلافات الطائفية الممتدة على طول الخطوط بين السنة والشيعة مصدرا رئيسا للصراع الداخلي والإقليمي، وفي حين تدخلت بعض البلدان بأجندة طائفية، تعمدت تركيا تجنب اللعب على الوتر الطائفي، واتخذت خطوات لإخماد هذه التوترات. كذلك من المرحب به استعداد تركيا لاتباع سياسات تعاونية وتنسيق عملها مع الأطراف الإقليمية الأخرى وأصحاب المصلحة من خارج المنطقة. في الأيام القادمة، ستزداد أهمية هذه الممارسات الأمنية التعاونية في تحقيق الهدوء في المنطقة، بشرط دعم البلاد التي تمر بمرحلة إنتقالية وتمهيد الطريق لإقامة نظم سياسية واقتصادية تقوم بوظيفتها، وهي مكونات ضرورية للنظام الإقليمي.